إنقاذ التعليم المهني
في لبنان

ACCES
AGENCE CONSULTATIVE ET
CENTRE EDUCATIF DE SHEILD

SHEILD
RESEARCH & DATA UNIT

By SHEILD
GROUP

إنقاذ التعليم المهني في لبنان

على الرغم من أن أول مؤسسة للتعليم المهني في لبنان كانت في العام ١٩٠٤ ، إلا أن هذا القطاع لا يزال إلى اليوم يعاني من فقدان هوية مهنية على الساحة التربوية لعدم فهم مساراته التخصصية وتشبيكها مع سوق العمل اللبناني. ويتعامل كثير من التربويين – وغير التربويين – مع التعليم المهني على انه ذلك الاتجاه المنقذ للطلاب الذين تكرر رسوبهم في التعليم الاكاديمي، فيتم تحويلهم الى التعليم المهني حفاظاً على المكانة الاجتماعية للمؤسسات التربوية التي ينتسبون اليها من جهة، ولذويهم من جهة اخرى. بيد أن عملية تحويل المسار التعليمي تتطلب عملياً معايير مغايرة ترتبط بالاختيار الانسب للمسارات الدراسية وفروعها في ضوء قدرات كل طالب، وميوله وامكانات البيئة المحيطة به، بما يسهم في تحقيق النجاح والتكيف الدراسيين.

فعلى سبيل المثال؛ ترتبط اختصاصات تكييف الهواء، وميكانيك الانشاءات المعدنية والصيانة، والكهرباء، والميكانيك العام، وميكانيك الطائرات، والالكترونيك، والميكانيك الصناعي وسواها... بتوفر القدرات العلمية في الرياضيات والفيزياء. بينما يتطلب المراقب الصحي ومساعد طبيب الاسنان والكيمياء الصناعية، توفّر قدرات علمية في العلوم الطبيعية والكيميائية. ونجد الحاجة الى الذكاء اللغوي وامتلاك اللغة في كل من اختصاصات التربية الحضانية والبيع والعلاقات التجارية، والذكاء الصوري او المكاني والشخصية الفنية في اختصاصات الفنون التجميلية، والتجميل الداخلي، وفنون الاعلان، والرسم المعماري. اضافة الى الحاجة في بعض الاحيان الى القدرات العلمية في الجغرافيا لاسيما في اختصاص المساحة. ما يعني اهمية التوجيه المهني للشباب عند اختيار التخصصات المهنية والتقنية التي توفر بشهاداتها الجانب التطبيقي والتنفيذي للمهنة.

وتتزامن كتابتنا لهذا المقال، مع إضراب متواصل لأساتذة التعليم المهني الرسمي في لبنان، الذين يبلغ عددهم ١٥٠٠ استاذ، بينهم فقط ١٥٠٠ استاذ في الملاك الوظيفي ، في حين أن الباقين هم أساتذة متعاقدين. ولا يستطيع هؤلاء أن ينجزوا سنوياً بسبب قلّة الامتيازات المقدمة اليهم في الوقت الحالي، سوى ما يقارب نصف المنهج بحصص دراسية غير منفذة بشكل كامل خلال العام الدراسي، في مقابل نسبة حضور شبه معدومة لطلاب يبلغ عددهم سنوياً ما يقارب ٦٠٠٠ طالب. والمفارقة ان هؤلاء ينجحون بنسبة نجاح تقارب المئة في المئة في الامتحانات الرسمية، وضمن تخصصات يتم اختيارها بشكل عشوائي استناداً الى الصفوف المتاحة ضمن المؤسسة المقصودة. كما يحصل هؤلاء الطلاب على تسهيلات في نظام المعادلات يتيح لهم الإلتحاق الجامعي.

اي ان اختيار التعليم المهني في لبنان يرتبط حصراً بمرحلة مؤقتة تضمن تحقيق النجاح والوصول الى المرحلة الجامعية.

وهنا تطرح اشكالية استفادة سوق العمل اللبناني الملحّة من خريجي التعليم المهني. إذ ان هيكلية التوصيف الوظيفي الرسمي تعتمد بنسبة كبيرة على خريجي التعليم المهني لاسيما الفئات الثالثة والرابعة، اضافة الى العديد من المهن التنفيذية والتقنية والفنية في المؤسسات الخاصة التي تتطلب شهادات رسمية في التخصصات الدقيقة، لاسيما المصانع والمعامل والمؤسسات الخدماتية والزراعية. كما ان التعليم المهني يوفر لكثير من الشباب فرص الابتكار وريادة الاعمال اذا ما استندت عملية اختيار المسار والتخصص المهني إلى معايير توجيهية متخصصة؛ بدءاً من دراسة ومعرفة القدرات والاستعدادات والميول الفردية، معرفة كافية وصحيحة، إلى اعتماد الروائز والمقاييس المتخصصة لدراسة سمات الشخصية والبيئات المهنية الملائمة لها.

ان اهمية التوجيه نحو التعليم المهني، لا تقتصر على تقرير المصير المهني فحسب، بل تلعب دوراً أساسياً في مساعدة الطالب على تقبّل دوره والتعرف على أهميته في عالم المهن، ما يتيح له تحقيق افضل مستوى ممكن من التوافق المهني.

بعد تصحيح اتجاهات اختيار التعليم المهني، وبعد توعية اولياء الامور على أهمية التعليم المهني في التنمية والنمو المجتمعي، سوف يتمكن خريج التعليم المهني من الشعور بالتميّز، وبالقدرة على تحديد هويته المهنية وتطوير صورته الذاتية.

ما تقدم يحتاج إلى خطة عمل في وزارة التربية والتعليم العالي، تشترك فيها المديرية العامة للتعليم المهني، والمديرية العامة للتربية، والمديرية العامة للتعليم العالي، لكي تنظم فتح المسارات بناءاً على معايير توجيهية متخصصة. هذا بالإضافة الى اقرار الزامية التوجيه المهني لتحديد الميول والقدرات المناسبة لكل تخصص، وتحديد الاحتياجات المجتمعية لسوق العمل اللبناني بشكل دوري، مع ضرورة وجود فريق عمل توجيهي متخصص، سواء في الاشراف من قبل مديرية الارشاد والتوجيه في الوزارة، او في التنفيذ داخل المؤسسات التربوية. على أن يعمل هذا الفريق استناداً الى دراسات دورية يجريها بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في لبنان لتحديد الاحتياجات التخصصية ضمن اطار مشروع وطني لتفعيل الشراكة بين قطاع التعليم المهني وسوق عمله التقني داخل لبنان وخارجه.

ولا شك أن مثل هذا العمل التوجيهي التخصصي، سيساهم في فاعلية التعليم المهني من جهة، وسيعمل من جهة ثانية على تخفيف الضغط عن بعض القطاعات التخصصية في التعليم العالي الجامعي التي اصبحت تشكل تخمة على صعيد مخرجاتها، وتؤدي في الوقت نفسه الى بطالة مقنّعة لعامل يحمل شهادة جامعية تحت مظلة مهنة تقنية.

لهذا كله لا يجب أن يبقى التعليم المهني بلا رؤية توجيهية فاعلة .

سحر حمّود
أستاذة في الجامعة اللبنانية
دكتوراة في علم الاجتماع